دور الشرطة المجتمعية في الحد من ظاهرة العنف المجتمعي في العراق
(دراسة ميدانية في محافظة ذي قار)

ذوالفقار دايم عبد الأمير أ.م.د. عدي بجاي شبيب
كلية الآداب / جامعة ذي قار

الملخص:

يسعى هذا البحث الموسوم بـ (دور الشرطة المجتمعية في الحد من ظاهرة العنف المجتمعي في العراق : دراسة ميدانية في محافظة ذي قار)، للتعرَّف على الشرطة المجتمعية والتعريف بدورها في الحد من ظاهرة العنف المجتمعي في مجتمع محافظة ذي قار جنوب العراق، وقد كانت محاوره الرئيسة تركزت على توضيح نشأتها وفلسفتها والأدوار التي تقوم بها في المجتمع وكانت أهدافه قد تمحورت حول "توضيح الأدوار والمشورة التي تقدمها مؤسسة الشرطة المجتمعية، والتعرُّف على مدى مساهمة الشرطة المجتمعية بالحد من العنف المجتمعي في العراق عامة وذي قار خاصة، كذلك التعرُّف على الآليات التي تعمل بها الشرطة المجتمعية ومدى قدرة تلك الآليات على الحد من العنف المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: (الشرطة المجتمعية، ظاهرة العنف المجتمعي).

The role of community police in reducing the phenomenon of community violence
(A field study in Thi Qar Governorate)

Dr. AudayB. Shabeeb dhawalfaqar daym eabd al'amir
College of Arts/ University of Thi-Qar
ffaaffaa1284@gmail.com audayshabeeb@utq.edu.iq

Abstracts:

This research, titled (The Role of Community Police in Reducing the Phenomenon of Community Violence in Iraq: A Field Study in Dhi Qar Governorate), seeks to identify community police and define its role in reducing the phenomenon of community violence in the community of Dhi Qar Governorate, southern Iraq. Its main topics were It focused on clarifying its origins, philosophy, and the roles it plays in society, and its objectives

revolved around “clarifying the roles and advice provided by the Community Police Foundation, and identifying the extent to which community police contribute to reducing community violence in Iraq in general and Dhi Qar in particular,” as well as identifying the mechanisms by which it works. Community policing and the extent of the ability of these mechanisms to reduce community violence.

Keywords: (community police, the phenomenon of community violence).

المقدمة:

حصل تطور كبير في مجال بناء السلام، وهو الذي يعتبر استجابة لأقصى حالات العنف التي شهدها ويشهدها العالم بسبب التنامي الواسع للعنصرية والفقر وارتفاع معدل الجريمة والتطور التكنلوجي والعنف ضد المرأة والطفل وعنف الجماعات والأفراد وظهور ظواهر اجتماعية سلبية، حيث يسعى بناء السلام الى منع العنف وتقليله وتحويل مساره ومساعدة الأشخاص الذين يتعافون من العنف في جميع أشكاله وفق استراتيجيات معدة ومنتظمة لتقليل هذا العنف والحد منه وبالتالي منعه، ينشأ بناء السلام عن منظومة من الاستراتيجيات والقيم التي توجه كل عمليات صنع القرار ويُعد الحد من العنف قيمة من قيم استراتيجيات بناء السلام، ولابد من وجود مؤسسات تأخذ على عاتقها العمل على الحد من العنف بشتى أنواعه ومن هذه المؤسسات مؤسسة الشرطة المجتمعية والتي جاءت كضرورة ملحة بعد تعاظم الجريمة والعنف والظواهر السلبية والجرائم وظهور جرائم مستحدثة، حيث تعمل هذه المؤسسة بالتعاون مع المواطنين وفق مبدأ الشراكة والعمل على مبدأ العدالة التصالحية والنصح والإرشاد والتوجيه وتطبيق القانون على من يُمارس العنف المجتمعي كذلك تسعى للسيطرة على بعض المشكلات الاجتماعية وعدم تركها لتتفاقم وبالتالي تؤثر على المجتمع وتتحول الى ظاهرة (كالعنف الأسري والعنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة وغيرها)، وكذلك منع الظواهر السلبية والجرائم (كالمخدرات والابتزاز الالكتروني والتحرش الجنسي وغيرها)، واتخاذ الاجراءات القانونية بحق مرتكبيّ هذه الجرائم، وبما أنَّ مجتمعنا مجتمع عربي شرقي ذا أغلبية اسلامية يقوم على التكافل والتعاضد والتضامن والشراكة المجتمعية فأنه يساعد على نمو وتنامي مفهوم الشرطة المجتمعية كذلك مساندة هذه المؤسسة .

يُعد العراق من الدول الخارجة من أزمات وحروب خاصة ما بعد عام ٢٠٠٣، ولكون مجتمع ذي قار من المجتمعات التي عانت من أزمات ونزاعات وموجات عنف قبلية وعشائرية وسياسية وعنف جماعات وعنف بين الأفراد، أُسست شعبة للشرطة المجتمعية لتُباشر بمهامها المجتمعية وإجراءاتها الوقائية والارشادية والتوعوية موزعةً على مدن المحافظة كقواطع ومفارز لمتابعة الظواهر ورصدها وللاستجابة للمناشدات والتدخل فيها وفق القانون ووفق آليات عمل واستراتيجيات موضوعة من قبل الدولة العراقية ووزارة الداخلية ولأهمية هذه المؤسسة جاءت الدراسة الحالية لتناقش دورها في الحد من العنف وللخوض في هذا الدور قُدمت هذه الدراسة.

ولكون الباحث ضمن أفراد هذا المجتمع قرر الخوض في حالة عانى ويعاني منها المجتمع في العراق عامة وذي قار خاصة والتي تكاد أن تكون ظاهرة؛ لا بل اصبحت ظاهرة واضحة للعيان ورفدًا للدراسات السابقة وإكمالًا لما كتبه الباحثون في هذا الجانب وسعيًا من الباحث للمشاركة في الحد من هذه الظاهرة بجميع أشكالها.

أولًا : مشكلة الدراسة .

هناك مجموعة من الاسئلة لابد على الباحث أن يجيب عليها عندما يختار مشكلةً لبحثه والسؤال الرئيس هو هل المشكلة التي جرى اختيارها قابلة للبحث، فأن كانت الاجابة معروفة أو هناك موانع اخلاقية أو صعوبة في الحصول على اجابة من خلال بيانات موضوعية يمكن جمعها حول مشكلة البحث فلا داعي للاستمرار في الاجراءات البحثية، وتتنوع المصادر التي يحصل الباحث منها على مشكلة بحثه فقد تكون من خبرته الشخصية أو مشكلة مطروحة من قبل الآخرين، وتمثل المشكلة جانبًا مهمًا في الدراسات العلمية حيث تكون هي الاساس والانطلاقة باتجاه البحث العلمي وفيها تُطرح التساؤلات التي يُجاب عنها في نهاية البحث وتعد المفتاح التي يبني عليها الباحث فصوله ودراسته الميدانية، والمشكلة قد تكون مطروحة سابقًا لكن ممكن أن تعالج لاحقًا وهذا يعتمد على خبرة الباحث بتناولها بطريقة جديدة وأخذ جانب معين منها لم يُعالج سابقًا.

بعد تشكيل الشرطة المجتمعية في العراق تؤدي هذه المؤسسة أدوارًا مناهضة العنف والحد منه حسب الوسائل المتاحة لها، وكذلك لها دور أساس في الحد من الظواهر السلبية في المجتمع، كما أنها تسعى للاستقرار المجتمعي وتثبيت ركائز بناء السلام المستدام .

وللخوض في مشكلة البحث طرح الباحث تساؤلات لينطلق منها في بحثه وليجيب عنها لاحقًا فما يتوصل إليه من نتائج، ونتائج البحث تقاس بمدى تقديمها تفسيرات وتعليلات لظواهر كان يخيم عليها الغموض والشك قبل دراستها، وهي ما يطلق عليه استنتاجات وتعميمات .

وقد تمثلت هذه التساؤلات في التالي :

١- هل تستطيع الشرطة المجتمعية أن تحد من العنف ؟

٢- هل تساعد آليات الشرطة المجتمعية في حل النزاع ؟

٣- ما هي آليات العمل لدى مؤسسة الشرطة المجتمعية (شعبة ذي قار) للحد من العنف المجتمعي؟

ثانيًا : أهمية الدراسة .

١- التعرُّف على واحدة من المؤسسات التي تساهم في الحد من العنف وهي الشرطة المجتمعية وتوضيح فلسفتها والتعرف على هيكليتها .

٢- معرفة مدى التعاون بين أفراد المجتمع ورجال الشرطة وخاصة الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن والحد من العنف ومنعه بين مكونات المجتمع وتحويل الصراع وانعكاس ذلك التعاون على السلم والأمن المجتمعيين.

٣- أثراء الجانب العلمي والمعرفي، إن هذه الدراسة تعد من الدراسات المهمة في تخصص الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي ضمن مجالات الدفاع الاجتماعي والتأهيل المجتمعي وبناء السلام ونبذ ثقافة العنف والحد منه وتحويل الصراع وحماية المجتمع ووقايته .

ثالثًا : أهداف الدراسة .

١- توضيح الأدوار والمشورة التي تقدمها مؤسسة الشرطة المجتمعية .

٢- التعرُّف على مدى مساهمة الشرطة المجتمعية بالحد من العنف المجتمعي في العراق عامة وذي قار خاصة .

٣- التعرُّف على الآليات التي تعمل بها الشرطة المجتمعية ومدى قدرة تلك الآليات على الحد من العنف المجتمعي .

رابعًا : منهجية البحث .

استخدم الباحث (الدراسة الوصفية)، وكذلك استخدم المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي، وأستخدم أدوات الاستبانة والمقابلة والملاحظة البسيطة .

خامسًا : دراسات سابقة تناولت موضوع البحث .

١- (دور الشرطة المجتمعية في مناهضة العنف الأسري) دراسة مقدمة لجامعة بغداد (٢٠١٥)

٢- (الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الانحرافات) دراسة مقدمة لجامعة بغداد (٢٠٢٠)

٣- (دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي) دراسة مقدمة لجامعة الفيوم (٢٠١٦).[i]

٤- (الواقع والمأمول لأليات تطبيق الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين) المجلة العربية الأمنية (٢٠١٦) . [ii]

5-(Community Policing as a Primary Preventive Strategy for Homeland Security at the Local Law Enforcement Level) Master's Thesis Submitted to NAVAL Graduate School

March 2005 . [iii]

6-(The relationship between the community and community policing in Liberia) Master's thesis submitted to the University of Rwanda, College of Arts and Sciences, June 2019[iv]

أولًا : الدور.

الدور لغةً : "يمكن فهم كلمة (الدور) بدلالة الحركة في محيط أو بيئة معينة من الفعل (دار)، دورًا، ودورًا، بمعنى طاف حول الشيء، ويقال أيضًا دار حوله، وبه، وعليه، وعاد إلى الموضع الذي أبتدأ منه". [v]

الدور في الاصطلاح الاجتماعي : عرَّفه أحمد زكي بدوي بأنَّه "السلوك المتوقع من الفرد في المجموعة ، وهو الجانب الحيوي الذي يجمع الى جانب العناصر الفيزيقية (المكان الذي يوجد فيه شخص وأثاثه وترتيب هذا الأثاث وأوضاعه)، المجال الاجتماعي (أي البيئة والأشخاص الذين يُتعامل معهم، علاقتنا بهم) والمجال النفسي بالمعنى الخاص (أي شخصية الفرد ذاته وما يتصل بها

من قيم وأماني وعادات وميول) وتحدد دور الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه وترتبط هذه بفهم الفرد للآخرين وللحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي ومحددات الدور تتضمن الأفعال التي تستصيغها الجماعة وفق المستويات السلوكية وقد تتعدد أدوار الفرد داخل المجتمع فالمرأة قد تأخذ دور الأم والمديرة والبنت، وكل هذه الأدوار تتطلب من شاغليها أن يلتزموا بأساليب سلوكية معينة يحددها المجتمع لهم" . [vi]

وعرَّفه السيد علي شتا : بأنَّه "قطاعًا من النسق التوجيهي الكامل للفرد ومكانته، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم التفاعل مع الدور أو عدة أدوات، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة". [vii]

ويعرِّفه الباحث –إجرائيًا : بأنه مجموعة من الأنشطة والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الفرد وفق منزلته في المجتمع بما تشتمله من حقوق وواجبات .

ثانيًا : الشرطة المجتمعية .

الشرطة لغةً : "من المصدر (شَرَط)، وجمعها شُرطات وشُرْطات وشُرْط، والشُرطة هي هيأة مكلفة بحفظ الأمن وتنظيم السير وتطبيق القانون". [viii]

الشرطة اصطلاحًا : "فيمكن أن تُعرَّف على أنها عدد من الموظفين المتطوعين للعمل على حفظ النظام العام، ومنع انتهاك القانون وحماية أفراد المجتمع من كل صور الاعتداءات، ويعملون ضمن مؤسسات أمنية متنوعة ومتعددة" . [ix]

وتعرَّف الشرطة المجتمعية : " على أنها تنظيم شرطي اجتماعي يرتكز على تعاون المواطن مع رجال الشرطة للمحافظة على الأمن المناطقي ومواجهة اسباب الجريمة وتداعياتها وتحفيز المواطن على مواجهتها والابلاغ عنها قبل أو بعد وقوعها، فضلًا عن أنها فلسفة واستراتيجية تنظيمية تعزز الشراكة الإيجابية بين المجتمعات المحلية والشرطة".[x]

ومن تعاريفها : قوة أمنية تمثل وسيطًا بين المؤسسة الأمنية (مراكز الشرطة) وبين مؤسسات ونخب المجتمع، مهمتها التواصل والتفاعل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية وفق مفهوم الأمن الإنساني الشامل، وتعد وسيط

تفاعلي وتواصلي بين الشرطة والمجتمع لخلق التعاون الوثيق بين رجال الأمن ورجال الفكر والثقافة وأفراد وهيئات المجتمع، بهدف خلق حالة ثقافية من الأمن الاجتماعي [xi] .

كذلك تمثل اسلوب إداري يُعزز مشاركة المجتمع للشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وفي شعور المواطنين بالأمن، وفي حل المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تسبب خلل أمني[xii] .

ويستخدم مفهوم الشرطة المجتمعية للدلالة على الجهود التي تبذلها مؤسسات الشرطة لخدمة المجتمع وتوفير الحاجات الأساسية له ولا سيما المسنين والأطفال والنساء، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية قبل تفاقمها، مستعملين بذلك كل الوسائل الاجتماعية المتاحة لديهم [xiii] .

ويتمحور عمل الشرطة المجتمعية حول الأفراد، إذ إنهم يحاولون الاندماج مع أبناء المجتمعات المحلية، ويحاولون دومًا أخذ زمام المبادرة، وتوقع الأحداث، والتحرك نحوها قبيل حدوثها من مبدأ الوقاية أكثر من مبدأ العلاج بعد وقوع الحدث أو التصرف بحالة ردة الفعل، كون إن عمل الشرطة المجتمعية يكون غالبًا بشراكة مع المجتمع، ومشاركة المجتمع في العمل الشرطي الخاص به، وعمل الاثنين معًا لحشد الموارد وحل المشكلات التي تؤثر على أمن الأفراد بالمدى الطويل بدلًا من عمل الشرطة لوحدها من خلال الاستجابة للحوادث على المدى القصير عند حدوثها،[xiv] ويعد مفهوم الشرطة المجتمعية من المفاهيم الحديثة نسبيًا وليس قديمًا حيث ظهر لأول مرة رسميًا في تقرير اللجنة الخاصة بمكافحة الجريمة بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧، وقد أثبتت هذه التجربة الحاجة الى دور أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة، ثم تطور هذا المفهوم كأسلوب عمل للشرطة في كندا والولايات المتحدة في ثمانينات القرن الماضي، ثم امتد الى دول كثيرة وقد تعددت التجارب واختلفت وتنوعت.

ويعرِّف الباحث الشرطة المجتمعية إجرائيًا : على أنها مؤسسة أمنية مجتمعية تتركز مهامها في تقديم الخدمات الاجتماعية والمشورة وكذلك تكون عاملًا في توعية أفراد المجتمع بالمخاطر الاجتماعية، وتعمل على أن تكون وسيطًا بين المؤسسة الأمنية على نحوٍ عام وأبناء المجتمع بهدف التوعية والإصلاح المجتمعي .

ثالثًا : العنف .

العنف لغةً : " عنف: العُنْفُ: الخُرْقُ بِالأَمْرِ وَقِلَةَ الرِّفقِ بِه، وَهُوَ ضِدَ الرِفْقِ، عَنُفَ بِهِ وَعَلَيَهِ يَعْنُفُ عُنْفًا وَعَنَافَةٌ وَاَعْنَفَهُ وَعَنَفَهُ تَعْنِيفًا، وَهَوْ عَنِيفٌ إذا لَمْ يَكُنْ رَفِيقًا فِي أَمْرَهُ، وَاَعْتَنَفَ الأَمْر : أَخَذَهُ بِعُنْفٍ، وفي الحديث: إن الله تعالى يُعْطِي على الرفق ما لا يُعْطِي على العُنْفِ ؛ هو بالضم الشدةِ والمشقة، وكل ما في الرفقِ من الخيرِ ففي العُنفِ مِنَ الشر مثله، العنف والعنيف: المُعْتَنِف"[xv] .

أما اللغة الإنجليزية " فإنَ الأصل اللاتيني لكلمة Violence هو Violentai، ومعناه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية لإلحاق الأذى والأضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك في معاني العقاب، الاغتصاب، والتدخل في حريات الآخرين " .[xvi]

العنف اصطلاحًا : يرى جانب من المختصين أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص أو اتلاف الممتلكات ومن أنصار هذا الاتجاه في تعريف العنف (تيدهريش) حيث يرى أن العنف "هو اللجوء الى القوة لجوءً كاملًا أو مدمرًا ضد الأفراد أو الاشياء".[xvii]

أما "**بيير فيو**" فينظر الى العنف على أنه" ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسانِ بالإنسانِ.[xviii]

وعرَّفه "**ارنست فان دي هاغ**" بقوله : استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات وقد يكون الهدف منه تحدي السلطة[xix].

وعرَّفه "**الدكتور بكر القباني**" بأنه : "نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة والقهر أو القسر أو الاكراه بوجه عام، ومثلها أعمال الهدم والاتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه" [xx].

والعنف هو تطاول على حرية الآخرين، ركزت كل هذه التعاريف على أن العنف يستخدم القوة غير المشروعة لإلحاق الأذى بطرف آخر وأبرزت الجانب المادي والأخلاقي والتطرق الى قضية الحرية والتطرق لهذه الأخيرة يعني (حرية المعتقد ، العيش ، التعبير ، الوجود ، ...الخ)، أما الضرر الذي يأتي من العنف فيكون ماديًا أو معنويًا ويمس كل الجوانب وعلى كافة الأصعدة حسب الأشكال التي تطرقت إليها كل التعاريف .

المبحث الثاني

الشرطة المجتمعية ودورها في المجتمع

أولًا : النشأة .

الشرطة المجتمعية كمصطلح هو حديث نسيبًا وهنالك من يقول إن الشرطة المجتمعية بمنظورها الحديث هذا ترجع في الولايات المتحدة الى السبعينيات، حيث ولدت الفكرة في اعقاب حوادث عدم الاستقرار المدني ومناهضة حرب فيتنام وانتشار ظاهرة المخدرات وغيرها من المشكلات الأمنية التي أقلقت المجتمع في الستينيات وفشلت الشرطة النظامية في التصدي لتلك المشكلات والتعامل معها والحد منها .

تولدت قناعة لدى الكثير في ذلك الوقت بأن الشرطة النظامية التقليدية التي كانوا يعتمدون عليها في تلك الفترة لا تواكب المتغيرات الأمنية والحوادث المستحدثة وأنه من الضروري البحث عن برامج وأفكار جديدة لضمان السلامة والسيطرة الأمنية والاستقرار المجتمعي، لذا جاء القانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع لسنة ١٩٦٨م ، الذي كان ممهدًا لإعادة تأهيل الشرطة مع إعطاء دور أكبر وإمكانات خاصة للشرطة المجتمعية كبديل يتعامل مع الجرائم الحديثة والاحداث الاجتماعية المستحدثة والمتجددة .

وبحلول عام ١٩٨٠، كانت الشرطة المجتمعية قد أخذت طريقها الصحيح في كثير من الولايات والمدن، كما أُجريت الدراسات الميدانية التي أكدت نجاح الشرطة المجتمعية وتفاعل المجتمع معها ورجوعه لها وتعامله معها، مما دفع الى انتشارها في كثير من الولايات المتحدة الأمريكية.[xxi]

وامتد انتشار هذا التشكيل حتى وصل كندا وبريطانيا وطبق المفهوم في دول عدة اخرى وبأشكال ربما تكون مختلفة في دول أوربية أخرى وفي دول آسيوية كاليابان،[xxii] وفي الكويت ظهرت الشرطة المجتمعية عام ١٩٩٠م، وكذلك وضعت استراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد.

أما في العراق وبعد عام ٢٠٠٣، وما تلى سقوط النظام السابق فقد حصل انفلات وفراغ أمني، وتنامت ظواهر سلبية وظواهر اجتماعية مستحدثة (كالتطرف والارهاب والطائفية والجريمة المنظمة والاتجار بالشر وغيرها)، وهذا بسبب عوامل كثيرة منها ما هو داخلي وما هو خارجي، مما انعكس بالسلب على الأمن الداخلي وعلى المجتمع العراق بصورة عامة بشرائحه وفئاته كافة.[xxiii]

وعلى ضوء ذلك أُسست الشرطة المجتمعية في عام ٢٠٠٨ وتفعلت في بغداد وبدء انتشارها في بقية المحافظات ومنها محافظة ذي قار الاّ أن عملها بقي محدودًا . [xxiv]

ثانيًا : الشرطة المجتمعية ودورها في المجتمع .

١- فلسفة الشرطة المجتمعية .

إنَّ مفهوم مشاركة المواطن في أعمال الشرطة المجتمعية جاء بفعل الاعتراف بنجاح الشرطة الذي يعتمد وبدرجة كبيرة على طبيعة المشاركة والتعاون بشكل فعال مع أفراد المجتمع، بل تعدى ذلك الى الاعتقاد بأنَّ معظم نشاطات منع الجريمة تقوم على المواطنين أنفسهم بطرق أفضل مما تقوم بها الشرطة مع ضرورة الاعتراف بحقيقة مفادها أنَّ رسم البرنامج الخاص والتخطيط له يجري بوساطة المؤسسة الشَرَطية وهذا يعني أنَّ مفهوم الشرطة المجتمعية يأتي بوصفه أحد الحلول للمشكلات الأمنية من خلال الفكرة القائمة على ادخال المجتمع بمختلف أفراده في عمليات حفظ الأمن والشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع، ويكون العمل من قُبيل المبادرة في التحرك نحو الأحداث المتوقعة ومنعها وليس الانتظار والتصرف برد الفعل كما هو حال الشرطة التقليدية. [xxv]

تُعد الشرطة المجتمعية فلسفة (فكرًا) واستراتيجية تنظيمية (طريقة لتطبيق تلك الفلسفة) تسمح للشرطة والمجتمع بالعمل معًا بطرق جديدة لحل مشاكل الجرائم والفوضى وقضايا الأمن لتحسين نوعية حياة كل أفراد المجتمع وبناء سلام مجتمعي .

هذه الفلسفة مبنية على الاعتقاد بأن الناس يستحقون ويملكون الحق في أن يكون لهم رأي في العمل الشرطي مقابل مشاركتهم ودعمهم له ومساندته، كما أن هذه الفلسفة مبنية على الرأي القائل بأن حل مشاكل المجتمع تتطلب السماح للشرطة والشعب بدراسة طرق مبتكرة لمعالجة شؤون المجتمع الى ما هو أبعد من التركيز الضيق على الجرائم أو الحوادث الفردية، كما أن هذه الفلسفة تتداخل مع العمل على مجالات القضايا المتخصصة كالمخدرات والأسلحة والإتجار بالبش والجريمة المنظمة والابتزاز الالكتروني وغيرها[xxvi] .

تطورت فلسفة الشرطة المجتمعية في عدد من الدول نحو خدمات شرطية احترافية ومجتمع يتحمل المسؤولية في شراكة مفتوحة ومعرضة للمحاسبة، لذلك فإن دور المجتمع هو دور الأفراد المطلعين الفاعلين النشطين وممثلي المجتمع الذي يعبرون عن آرائهم ويقدمون خبراتهم ومواردهم ويتحملون

مسؤولية تصرفاتهم، تسمح هذه الفلسفة بتقييد الدولة، والشرطة بشكل خاص، آخذتًا بذلك دورًا توجيهيًا وإداريًا للغاية . [xxvii]

وتقوم فلسفة الشرطة المجتمعية أيضًا على أساس أنها استراتيجية موجهة ومصممة لاستباق وقوع المشكلة قبل تطورها الى نشاط أجرامي، وهي فلسفة حديثة ومتطورة حين مقارنتها بالشرطة التقليدية والتي تهدف الى إيجاد حلول لمشاكل قد وقعت على اساس أن الحادث قد وقع، فعمل الشرطة التقليدية ينطوي على الاستجابة للحوادث عند وقوعها والتعامل معها على هذا الاساس.[xxviii]

٢- النظام الأمني بوصفه نظام اجتماعي .

بما أنَّ المجتمع هو بناء يحتوي على نظم متعددة ومتداخلة يعتمد بعضها على بعض ويكمل بعضها الآخر، فإنَّ أي خلل بأحد هذه النظم يؤشر خللًا في النظم الأخرى، ولا يمكن أن تعمل المجتمعات بانتظام وبشكل حسن ما لم يقوم غالبية الأفراد بالمهام والأدوار المطلوبة منهم، فالأدوار تكاملية والكل يحتاج الكل، وهنا تكمن الحاجة لرجل الشرطة في حماية أفراد المجتمع ليتمكنوا من القيام بمهامهم وأدوارهم بنجاح، ودور رجل الشرطة الرئيس يتمثل في عملية "الضبط الاجتماعي" والتي تشير الى كل الوسائل والعمليات التي تحقق الجماعة أو المجتمع عن طريقها انسجام وتوافق أعضائها مع التوقعات المطلوبة . [xxix]

وقد ازدادت أهمية الشرطة المجتمعية بعد نضوج فكرة العلاقة التبادلية والعضوية بين الشرطة والبناء الاجتماعي، وتهتم الشرطة المجتمعية بالتعرف على دور العوامل الاجتماعية في فاعلية أجهزة الشرطة بحيث تكون هذه الأجهزة قادرة على تحقيق أهدافها الاجتماعية وتأدية مهامها وتنفيذ واجباتها.

وزاد الاهتمام بالشرطة المجتمعية سواء من قبل العاملين في أجهزة الشرطة أو المختصين في علم الاجتماع، وذلك للتعرف على العلاقة المتبادلة ما بين مؤسسات الشرطة والمؤسسات الأخرى كالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والتعليمية والثقافية والخدمية وغيرها، والتي يتكون منها البناء الاجتماعي، حيث أنَّ كل تغيير يطرأ في مؤسسات المجتمع لابد أن يترك آثاره وانعكاساته على تركيب ووظائف المؤسسة الشَرَطية وهذا يعني أنَّ هناك شُرطية تتكامل وتتساند مع وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وتستند المهنية الشرطية الى "مجموعة من القيم التي تعزز

التعاون ما بين النظام الشرطي والأنظمة الاخرى"، وأنَّ أي خلل في المهنية الشرطية أو طبيعة العلاقات مع المجتمع ينعكس سلبًا على مؤسسة الشرطة والمؤسسات الاخرى وهو ما سيذكر بإيجاز في الفقرات التالية : [xxx]

أ- المهنية الشرطية .

يهتم هذا الجانب بدراسة الشرطة كمهنة حالها كحال المهن الأخرى، حيث تنماز بأنَّ أفرادها قد تخصصوا في المهنية الشرطية، بل هم أفراد ذوي معايير سلوكية معينة، وتمثل محتويات أيديولوجيتهم (عقيدتهم) العسكرية ثقافة فرعية خاصة، يؤدي اسهامهم فيها الى تكوين منظور مميز وسلسلة من الاتجاهات تُعرف بالعقلية الشرطية، وترتبط العناصر المختلفة بهذا المنظور بطبيعة الخدمة الشرطية والوسط الاجتماعي فالشرطة بهذا المعنى هي عبارة عن " قوة مدنية نظامية مسلحة نظمتها الدولة لصون الأمن الداخلي، وهي تتفق من حيث التزود بالسلاح مع الجيش كقوة نظامية تحفظ الأمن الداخلي" . [xxxi]

إنَّ أفراد جهاز الشرطة كافة يمكن أن يكونوا شرطة مجتمعية إذا قاموا بتنفيذ الأنظمة القانونية بمستوىٍ عالٍ من المسؤولية بحيث يتجنبون كل ما يمكن أن يسيئ الى علاقتهم مع المواطنين و حيث عليهم أن يتجردوا من كل روح طائفية أو حزبية أو اثنية وأن يعملوا بتجرد كامل لمصلحة أفراد المجتمع ككل وليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع كما أنَّ عليهم الابتعاد عن الرشوة بكل أنواعها، وعدم أخذ شيء مهما كان صغيرًا مهما كان ثمنه لانَّ هذه الصغائر من الأمور تترك آثارًا لا تمحى في نفسية المواطن " إنَّ رجال الأمن هم أحوج الناس الى اكتساب محبة الجماهير لتصرفات رجال الشرطة واعتبرتهم الفئة الأمينة على مصالحها". [xxxii]

ب- المجتمع والشرطة العلاقة المتبادلة .

يهدف ميدان الشرطة المجتمعية كنظام اجتماعي، الذي بوصفه "مجموع المؤسسات النظامية" الى إشباع حاجات الناس في المحافظة على الأمن والطمأنينة، وعليه موضوع العلاقة التبادلية بين جهاز الشرطة والمجتمع أمر بالغ الأهمية، حيث تُعتبر بأنَّها تصورات أفراد المجتمع لمكانة رجل الشرطة والأدوار التي يقوم بها في القضايا الأساسية .

تعتمد الشرطة في وجودها وتطورها على المجتمع، فالمجتمع هو الذي يرفدها بالطاقات والموارد البشرية، ويخصص لها ما تحتاجه من أموال ومعدات تكنولوجية وكفاءات، كذلك يزود المجتمع أفراد الشرطة بالقيم والمعتقدات والأخلاق والأهداف التي توحدهم وتزيل الخلافات والانقسامات التي يمكن أن تحدث بينهم لتمكينهم من تحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة .

من جانبها تؤدي الشرطة الكثير من الوظائف وتقدم الخدمات الأساسية للمجتمع، فهي التي تصون أمنه واستقراره، وعليه فإنَّ العلاقة متبادلة بين الشرطة ومؤسساتها المختلفة، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأسرية والتعليمية المختلفة التي تكوَّن منها البناء الاجتماعي وأي تغيير يحدث على جهاز الشرطة كتغير حجمها أو سياساتها أو ايدولوجيتها أو نُظمها أو أحكامها أو معداتها التكنلوجية لابد وأن تؤثر على المؤسسات الاجتماعية الأخرى .[xxxiii]

وعليه فإنَّ العلاقة التبادلية يجب أن تكون علاقة متوازنة وأن لا تحتكر الشرطة السلطة المعطاة لها لتستخدمها للقمع والتسلط والطغيان والقهر وإنما لحماية المجتمع وتوفير الأمن والطمأنينة وحفظ حرياتهم .

ومن هذا الجانب يتضح أنَّ لعلاقة الشرطة مع المجتمع جانبين

الأول : هو الجانب الإيجابي ويتمثل في حسن أداء الشرطة لوظيفتها ونفع المجتمع وحمايته .

الثاني : هو الجانب السلبي ويتمثل في استغلال مالها من سلطات حفاظًا على حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم، فرجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع وترسيخ العلاقة الإيجابية بينه وبين المواطن متوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة، وتجارب أفراد المجتمع معه في ادائه لوظيفته وإحساسهم بما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يؤدي بحرياتهم الفردية وكرامتهم .[xxxiv]

إنَّ أجهزة الشرطة لم تعد تعيش بمنأى عن الظواهر الاجتماعية، ولم يعد أفرادها قادرين على العيش بعيدًا عن المجتمع في مؤسساتهم منعزلين عن البيئة الاجتماعية المحيطة، ومن الخطأ أن تكون نظرة قادة الشرطة ورؤساء مؤسساتها بأنّ العزلة وعدم الاندماج يعطي مكانة وقوة ورمزية للشرطة المجتمعية بل العكس من ذلك تمامًا.

٣- الأدوار الاجتماعية للشرطة المجتمعية .

لا يستطيع جهاز الشرطة التقليدي تنفيذ كل المهام الموكلة اليه بطريقة ناجحة وناجعة وفعالة الاّ بتعاون أفراد المجتمع معه وهذا التعاون يحتاج عمل مضني ومبتكر ينصب على اقامة نوع من العلاقة الوطيدة بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع، بالإضافة الى ضرورة ازالة الصورة النمطية العالقة عن ذلك الجهاز في أذهان الأفراد، وهذا لن يحدث الاّ بتحسين الأداء، ومراعاة تطبيق القوانين تطبيقًا عادلًا وسليمًا،[xxxv] ولذا لا بد من وجود جهاز أو مؤسسة ساندة متخصصة تقوم بالأدوار تلك وهذا الجهاز أو المؤسسة هو الشرطة المجتمعية والتي أخذت على عاتقها القيام بمهام ووظائف وأدوار اجتماعية متعددة وتختلف هذه الوظائف والأدوار بعض الشيء من مجتمع لآخر وأحيانًا تكون مختلفة في نفس المجتمعات من مجتمع محلي لآخر وسيتم التطرق بإيجاز لبعض هذه الأدوار .

أ- دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة .

ممكن أن تقسم الاستراتيجيات الهادفة الى منع وقوع الجريمة الى ثلاثة أقسام (المنع عبر العدالة الاجتماعية، المنع الموقعي أو المكاني، المنع الاجتماعي) .

وفيما يخص المنع الاجتماعي فهي تهدف الى تحسين وتنظيم الوضع الاجتماعي في المجتمعات ولدى الجماعات والمؤسسات لتغيير سلوك الأفراد، ومع وجود استراتيجيات متعددة لمنع الجريمة يعد أنموذج الشرطة المجتمعية واحدًا من هذه الاستراتيجيات في عدد كبير من دول العالم، حيث كان ومازال من أكثر النماذج انتشارًا ونجاحًا في تلك الدول، حيث وضع ليبحث عن المعلومات الخاصة بأسباب الجريمة ويدرس محفزاتها، ويعمل على تخفيف خوف المجتمع من الجريمة .

تبدأ عمليات الوقاية والمكافحة من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تساعد على تقييد السلوك الاجرامي ويتم ذلك من خلال التركيز على نسبة المنزعجين أو التركيز على الأوضاع الاجرامية المحتملة، أو على الأسباب الإنسانية أو الاجتماعية أو المادية للجريمة، والتركيز كذلك على الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر الجريمة، أو التركيز على أشخاص معرضين لخطر التضحية، أو على مسارح الجريمة، ومن خلال تحديد الأماكن الأكثر وقوعًا للجريمة وجمع أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامي في هذه الأماكن وعن طريق التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتفادي وقوع جرائم محتملة بسبب العنف سواء كان هذا

العنف مجتمعي أو جماعي أو أسري أو غيرها [xxxvi] ، كما وأنَّ للمجني عليهم دور في حدوث الجريمة من خلال الاهمال والغفلة لذلك يجب توعيتهم وتنبيههم كي لا يقعون فريسة للمجرمين .

ب – دور الشرطة المجتمعية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية .

لقد طُبِّع المواطنون على الانكفاء والانطواء والانشغال بأمورهم الخاصة، موكلين كل ما يرتبط بالشأن العام الى الدولة ومتكلين عليها وبذلك يتدنى مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وضعف إدارة التعاون والقدرة على العمل الجماعي، وهناك انعكاسات للتحولات الاجتماعية،

وتأثيرات للتطورات السياسية في المحيط الاقليمي، كل ذلك ينذر بوقوع ما هو أخطر وأسوء في اختلال الأمن الاجتماعي مما يستلزم حالة استنفار وطني عام، تتضافر فيه الجهود الأهلية مع الجهود الرسمية وشبه الرسمية لمواجهة هذه التحولات والتطورات وللحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وهويته وقيمه الأخلاقية،[xxxvii] وهنا يكون دور الشرطة المجتمعية بحثِّ الناس على العمل التطوعي والتعاوني وتحمل المسؤولية الاجتماعية ورفع مستوى الحس الأمني وزرع روح المبادرة بالتبليغ عن الظواهر السلبية في المجتمع والعمل على زيادة ثقتهم بمؤسسات الدولة الأمنية والاجتماعية ومنها الشرطة المجتمعية .

جـ– دور الشرطة المجتمعية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي .

لقد ثبت مؤخرًا أنَّ الحل الأمني بمفرده لا يستطيع مواجهة مشكلة لها جذور اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية وحتى سياسية، كما أنَّ الحل التشريعي لا يمكن أن يحسم المشكلة أيضًا، فمسؤولية تحقيق الأمن الاجتماعي ليست مسؤولية جهة معينة في المجتمع ولكنها مسؤولية مشتركة فردية وجماعية ومجتمعية تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنها الشرطة المجتمعية كلٌّ في مجال تخصصها في إطار تكاملي تضامني تنسيقي، لقيامها بدورها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تسهم في حفظ التوازن ومنع الجريمة والانحراف عن القواعد والمعايير التي وضعها المجتمع ومنع النزاعات لكي يعيش كل فرد وهو آمن في حياته وماله وأولاده وعرضه ومستقبله، وتحمل المواطن لمسؤوليته الاجتماعية بدرجة تجعله أكثر بذلًا للجهد والعطاء من أجل الحفاظ على أمنه وأمن مجتمعه وتحقيق مزيد من الولاء والانتماء

المجتمعي في إطار التوازن بين استمرارية تحقيق درجة أعلى من الأمن والاستقرار في المجتمع وعوامل التغير الاجتماعي والخارجي . [xxxviii]

د- دور الشرطة المجتمعية في حل المشكلات الاجتماعية .

من المهام والادوار الاجتماعية التي تقوم بها الشرطة المجتمعية حل المشكلات الاجتماعية قبل وقوعها، لانَّ المشكلة الاجتماعية على اختلاف أنواعها بداية لتحول ضحايا الى مجرمين وقد يستهين البعض ببساطة هذه المشكلات مما يدفعهم الى إهمالها، وهنا يبرر دور رجل الشرطة في علاجها وتفادي تأثيراتها اللاحقة خصوصًا أنه الشخص الذي يُعرض عليه يوميًا عددًا كبيرًا من القضايا والتي تتعلق بهذا المجال، إنَّ الشرطة يمكن أن تقوم بدورها في وقاية المجتمع من خطر التعرض لهذه الجرائم التي يمكن أن تترتب على هذه المشكلة إذا ما استفحل خطرها واستعصى حلها، إنَّ حل هذه المشكلات ينبغي أن يكون من قبل أفراد الشرطة المجتمعية الذين لديهم القدرة على فهم أبعاد المشكلة وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفير الإمكانات الضرورية والكافية لقيام جهاز الشرطة بخدمة اجتماعية تستند الى الفن والدراية بأصول الخدمة الاجتماعية ليكون العلاج ناجحًا . [xxxix]

إنَّ شكل الخدمات التي تقدمها الشرطة المجتمعية في هذا المجال، يكون بتقديم النصح لهم من قبل أفراد من الشرطة مؤهلين ومدربين في مجالات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وإدارة الأزمة وفن التفاوض، والإصلاح بين المتنازعين وإرشادهم، لأنَّ حل مثل هذه المشكلات ينبغي أن يكون حلًا نهائيًا حتى تضمن إدارة الشرطة عدم إثارتها مرة أخرى، وذلك بفهم الآثار المترتبة على تركها بدون حل، وتقوم الشرطة المجتمعية بالمشاركة في حل المشكلات الأسرية والعائلية

والعشائرية والمشكلات التي تحدث بين الجيران والشركاء في العمل وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى .

هـ- دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الظواهر السلبية .

من الأدوار التي تقدمها الشرطة المجتمعية داخل المجتمعات هو تطبيق إجراءات وقائية للحد من الظواهر السلبية وأي ظاهرة دخيلة على المجتمع، وذلك بالتحركات الاستباقية ووضع الحلول الناجحة والضرورية التي تحد من تفاقم هذه الانحرافات وتوسع الظواهر عن طريق الحملات الميدانية والندوات التثقيفية والمحاضرات وتوزيع المنشورات التوعوية بل حتى التنسيق مع مؤسسات وزارة

الداخلية الأخرى لاتخاذ إجراءات رادعة لمرتكبي هذه الظواهر التي تتمثل بـ(الابتزاز الإلكتروني – التحرش الجنسي – تعاطي المخدرات).

حيث تقوم الشرطة المجتمعية بتوعية وتحصين أفراد المجتمع بشان الابتزاز الالكتروني وتوضيح كيفية وصول المبتزين لبياناتهم وأهمية تحصين الحسابات الالكترونية وعدم التعامل مع الغرباء وتوعية أولياء الأمور بدعم ومساندة أبنائهم في حال تعرضهم للابتزاز وارشاد ضحايا الابتزاز الى الطرق القانونية الواجب اتباعها في حال تعرضهم للابتزاز، كذلك تقدم الشرطة المجتمعية الدعم النفسي والمعنوي لضحايا الابتزاز.

ومن الإجراءات التي تقوم بها الشرطة المجتمعية للوقاية من التحرش الجنسي هي الحملات التوعوية في الأسواق والمتنزهات والأماكن العامة، وتوعية طلبة المدراس والجامعات قانونيًا واجتماعيًا للتعاطي مع هذه الظاهرة، وكذلك عن طريق المنتديات المناطقية وفتح خط ساخن

لتلقي الشكاوى بخصوص حالات التحرش الجنسي والقيام بدوريات آلية وراجلة قرب المدراس والجامعات وإقامة ورش وندوات ومحاضرات بحضور مختصين للحد من هذه الظاهرة .

كذلك تقوم الشرطة المجتمعية بإلقاء محاضرات وتقديم ندوات في الدوائر الحكومية وداخل السجون وعقد ورش لمنظمات المجتمع المدني، الحملات الميدانية الراجلة داخل الأسواق والأماكن العامة والمؤسسات التربوية وتوزيع المنشورات التوعوية التي تبين أضرار المخدرات، واعداد الاستبانات لمعرفة آراء أفراد المجتمع بشأن اسباب انتشار هذه الآفة واعداد بحوث عملية، تنظيم قاعدة بيانات عن المتعاطين والمروجين وتحديد الأماكن الموبوءة واخذ المعلومات من قبل أصدقاء الشرطة المجتمعية في الأحياء ونقل المعلومات للجهات المختصة، [xl] تقديم النفسي والمعنوي والمجتمعي للمحكومين بسبب التعاطي أو الترويج داخل السجون وتقديم الرعاية اللاحقة لهم بعد انتهاء مدة محكوميتهم، تقديم المساعدة لمن تطوعوا للعلاج من ادمان المخدرات والمؤثرات العقلية.

و- الدور الانساني للشرطة المجتمعية في المجتمع .

في الجانب الانساني تقوم الشرطة المجتمعية بتقديم خدمات انسانية لعدد كبير من شرائح المجتمع وفئاته من خلال وضع برامج هادفة لتجسيد وترسيخ مبادئ حقوق الانسان، والقيام بزيارات لجرحى القوات الأمنية وتقديم الدعم النفسي والمعنوي والمساعدات المادية للأيتام من أبناء شهداء القوات

الأمنية والفقراء من التلاميذ والطلبة وهذه الحملات تكون بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمتعرضين للتنمر داخل المؤسسات التربوية أو داخل المؤسسات الأخرى بل حتى داخل المجتمع والمُعنَّفين وتقديم الخدمات الصحية بالتنسيق مع المؤسسات الصحية للحالات المرضية التي تحتاج دعم صحي والقيام بالحملات التطوعية كحملات الزراعة وتقديم السلات الغذائية للمحتاجين وبناء الدور للفقراء عن طريق التمويل الذاتي وجمع التبرعات فيما بين الأفراد أو عن طريق التنسيق مع المؤسسات الخيرية، كذلك دعم ومساندة ضحايا العنف الأسري والأطفال المعنَّفين ومساعدة بعض الفئات الضعيفة والهشة كالمشردين والمعنَّفين ومجهولي النسب والهوية.

كذلك المشاركة في البرامج الصحية والحملات الصحية كحملات التلقيح والندوات والمحاضرات والورش ورصد الظواهر ذات التبعات الصحية والتي تؤثر على حياة الأفراد، والعمل على رصد حالات التلوث البيئي في بعض المناطق وتوثيقها ورفع تقارير مدعَّمة بالصور والعناوين للجهات ذات العلاقة والمختصة .[xli]

الخاتمة:

في ختام البحث فقد توصل الباحث الى النتائج التالية وقد ناقش التساؤلات وطرح التوصيات والمقترحات التالية الذكر.

أولًا : نتائج الدراسة .

أ- النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية :

١- تبين من بيانات الدراسة الميدانية أنَّ نسبة الذكور كانت قد شكلت ما نسبته (٧٨.٥%) من حجم العينة فيما كانت نسبة الإناث ما نسبتِهِ (٢١.٥%) فقط.

٢- توزعت الفئات العمرية للمبحوثين على خمس فئات، وكانت أعلى نسبة فيهم الفئة (٢٨-٣٧) بواقع (٤٢.٥%)، وجاءت نسبة الفئة (٥٨-٦٧) بأقل النسب بواقع (٣%)، وقد بلغ الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين (٢.١٧) بانحراف معياري قدره (٠.٤١٢).

١- تبين أنَّ نسبة المتزوجين بين المبحوثين كانت (٧١%) وهي أعلى النسب، فيما جاءت أقل النسب لفئة الأرامل بنسبة (١.٥%) .

٢- من حيث عدد أفراد الأسرة فقد كانت الفئة (١-٥) قد شكلت النسبة الأعلى بواقع (٥٤.٥%) والفئة (١٧-٢١) كانت قد شكلت ما نسبته (٠.٥%) وهي النسبة الأقل بين الفئات.

وبلغ الوسط الحسابي (١.٥١) فيما كانت درجة الانحراف المعياري (٠.٦١٠) والعدد (٢) كان أقل عدد وأعلى عدد كان عدد(٢٠) والقيم الأكثر تكرارًا هي (٥) .

٣- المستوى التعليمي توزع على تسع فئات (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، متوسطة، اعدادية، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، وبلغت نسبة المبحوثين الحاصلين على شهادة (البكالوريوس) بواقع (٣٥%)وهي النسبة الأعلى بين المبحوثين، فيما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة (الدكتوراه) وبواقع (١%) وهي النسبة الأقل.

٤- تبين من متغير الدخل الشهري أنَّ فئة (لا يسد الحاجة) كانت نسبتها الأعلى بواقع (٦٠%) وفئة (يزيد عن الحاجة) جاءت الأقل من حيث النسبة وبواقع (٧%).

٥- تبين أنَّ فئة (ملك) بواقع (٦٨.٥%) هي النسبة الأعلى، فيما كانت فئة (تجاوز) بواقع (٣.٥%) وهي الأقل.

٦- تبين من متغير المهنة أنَّ فئة (موظف) هي الأعلى وبنسبة (٥٥%) وفئة (متقاعد) هي الأقل وبنسبة (٤%) .

ب- النتائج المتعلقة بالبيانات الخاصة بدور الشرطة المجتمعية في الحد من العنف المجتمعي:

٧- فقد تبين أنَّ (٦٨%) من المبحوثين كانوا قد سمعوا بتشكيل اسمه الشرطة المجتمعية، وهي النسبة الأعلى، وكانت نسبة (١٢%) منهم لم يسمعوا به وهي النسبة الأقل، كما كان خيار (العمل على العنف الأسري) ممن أجابوا بنعم بنسبة (٦٩.١%) وهو الأعلى وخيار (الاصلاح ونشر التسامح) بنسبة (٠.٧%)هو الأقل .

٨- أما سؤال الاعتقاد بحاجة المجتمع للشرطة المجتمعية فقد كانت إجابة (نعم) هي الأعلى بنسبة (٨٠.٥%) وإجابة (كلا) هي الأقل وبنسبة (٨%) .

٩- من حيث سؤال الثقة بالشرطة المجتمعية والتعامل معها بدون تكلف أو خوف فقد كانت الاجابة بخيار (نعم) بنسبة (٦٨%) وهي الأعلى، ونسبة (٨%) كان خيارها (كلا) وهي الأقل.

١٠- تبين أنَّ (٨٤%) يحلون مشاكلهم بأنفسهم وهي النسبة الأعلى و(٥%) يلجأون الى (الجيران) وهي النسبة الأقل.

١١- تبين أنَّ نسبة (٨١.٥%) من المبحوثين لم يتواصلوا مع الشرطة المجتمعية، وهي النسبة الأعلى، ونسبة (١٨.٥%) تواصلوا معها وهي النسبة الأقل، ومن اجابوا بالتواصل فقد كانت نسبة (مشكلة تخص عائلتك ومشكلة تخص جيرانك) هي الأعلى بنسبة (٣٢%)، وخيار (مشكلة تتعلق بحالة شاهدتها في الشارع) بنسبة (٦%) وهي النسبة الأقل.

١٢- من حيث رأي المبحوثين بأسباب العنف فقد كانت الاجابة بـ(اقتصادية) بنسبة (٨٦%) وهي النسبة الأعلى، والاجابة بخيار (غيرها) بنسبة (١٢%) وهي النسبة الأقل .

١٣- من حيث تأييد تدخل الشرطة المجتمعية في حل المشكلات حتى لو لم تطلب الأسر ذلك فقد أجاب نسبة (٥١%) من المبحوثين بخيار (نعم) وهي النسبة الأعلى، وأجاب نسبة (٧٣%) بخيار (أحيانًا) وهي النسبة الأقل .

١٤- تبين من خلال سؤال المبحوثين عن تدخل الشرطة المجتمعية لحل مشكلة أبلغوا عنها فقد كان ما نسبته (٩٤%) قد أجابوا بـ(كلا) وهي النسبة الأعلى و(٦%) قد أجابوا بـ(نعم) وهي النسبة الأقل، وفيما من أختار خيار(نعم) فقد سألهم الباحث عن مدى الاستجابة وكان ما نسبته (٦٦.٦%) منهم قد أختار خيار (استجابة سريعة) وهي الأعلى و(٨.٣%) قد أختاروا (تجاهل البلاغ) وهي الأقل.

١٥- تبين من خلال سؤال المبحوثين بأن هل الأعراف والتقاليد تبيح لأفراد المجتمع وخاصة النساء بعرض مشاكلهم على الشرطة المجتمعية، أنَّ ما نسبته (٥٣.٥%) من المبحوثين كانت إجابتهم بخيار (في بعض المشاكل) وهي النسبة الأكبر و(١٩.٥%) كانت إجابتهم (نعم) وهي النسبة الأقل.

١٦- تبين من أنَّ اعتقاد المبحوثين بأن على المجتمع الابلاغ عن الحالات التي تتطلب تدخل الشرطة المجتمعية وتأييدهم لتكون ثقافة عامة، ما نسبته (٤١%) قد كانت إجابتهم بخيار (نعم) وهي النسبة الأعلى، و (٢١%) كانت إجابتهم بخيار (كلا) وهي النسبة الأقل .

١٧- تبين من أنَّ ثقة المبحوثين بقدرة الشرطة المجتمعية على حل قضايا العنف المجتمعي، أنَّ ما نسبته (٤١.٥%) قد اختاروا خيار(نعم) وهي النسبة الأعلى، و نسبة (١٨.٥%) لا يثقون والذين ختاروا خيار(كلا) وهي النسبة الأقل.

١٨- تبين من خلال تأييد ضرورة وجود النساء ضمن أفراد الشرطة المجتمعية ما نسبته (٩٣.٥%) كانت إجابتهم بخيار(نعم) وهي النسبة الأعلى، و (٦.٥%) كانت إجابتهم بخيار (كلا) وهي النسبة الأقل.

١٩- تبين من خلال كفاية آليات عمل الشرطة المجتمعية للحد من العنف، أنَّ (٥١.٥%) من المبحوثين كانت إجابتهم بخيار (كلا) وهي النسبة الأعلى، و(١٤%) أجابوا بخيار (نعم) وهي النسبة الأقل.

٢٠- تبين من خلال سؤال وجود صعوبة بإجراءات الشرطة المجتمعية تمنع من تعامل الكثير من أفراد المجتمع معها، أنَّ ما نسبته (٣٩.٥%) من المبحوثين كانت إجابتهم بخيار(نعم) وهي النسبة الأعلى و (٢٦.٥%) كانت إجابتهم (كلا) وهي النسبة الأقل.

٢١- تبين من طبيعة الإجراءات التي تقوم بها الشرطة المجتمعية في حل قضايا العنف المجتمعي، أنَّ ما نسبته (٧٢%) كانت خياراتهم (حل القضايا وفق مبدأ التصالح) وهي النسبة الأعلى، و(٤٣%) كانت خياراتهم (اخذ تعهدات على القائم بالعنف) وهي الأقل.

٢٢- من ناحية تأييد فتح مقرات معروفة ومعنونة للشرطة المجتمعية في الوحدات الإدارية فقد تبين أنَّ ما نسبته (٩٢%) من المبحوثين كانت إجابتهم بخيار (نعم) وهي النسبة الأعلى، و(٨%) من المبحوثين أجابوا بخيار (كلا) وهي النسبة الأقل.

٢٣- تبين من خلال سؤال وجوب وجود باحثين اجتماعيين وخبراء في مجالات حل النزاعات والتفاوض وبناء السلام ضمن أفراد الشرطة المجتمعية، أنَّ ما نسبته (٧٣.٥%) من المبحوثين قد أجابوا بخيار(نعم وبشدة) وهي النسبة الأعلى، و(٥ %) قد أجابوا بخيار (كلا) وهي النسبة الأقل.

٢٤- تبين من خلال حاجة أفراد الشرطة المجتمعية للتطوير والتأهيل أنَّ (٨٤.٥%) من المبحوثين قد أجابوا بخيار (نعم) وهي النسبة الأعلى و(٣.٥%) قد أجابوا بخيار (كلا) وهي النسبة الأقل.

٢٥- تبين من خلال فيما إذا شهد المبحوثين تعاون أو تواصل بين شخصيات اجتماعية معروفة في المجتمع مع الشرطة المجتمعية في مجال الحد من العنف أنَّ (٦٠%) من المبحوثين قد أجابوا بخيار(كلا) وهي النسبة الأعلى و(٤٠%) منهم اجابوا بخيار (نعم) وهي النسبة الأقل.

٢٦- تبين من خلال مشاركة المبحوثين بنشاطات الشرطة المجتمعية، أنَّ (٧٧%) من المبحوثين قد أجابوا بخيار (كلا) وهي النسبة الأعلى، و(٢٣%) قد أجابوا بخيار(نعم)، وهي النسبة الأقل.

كما تبين من خلال من اختاروا الاجابة بخيار (نعم) قد اختاروا (ورشة عمل) كنوع نشاط بنسبة (٤٥.٦%) وهي النسبة الأعلى وقد اختاروا آخرون (قضية عنف مجتمعي) بنسبة (٢.١%) وهي النسبة الأقل.

٢٧- تبين من خلال سؤال المبحوثين عن شهادتهم لعناية لمُعَنّفَ قامت بها الشرطة المجتمعية أنَّ ما نسبته (٧٦%) من المبحوثين أجابوا بخيار (كلا) وهي النسبة الأعلى، كما كانت اجابات الآخرين بخيار (نعم) بنسبة (٢٣.٥%) وهي النسبة الأقل، وتبين من خلال من أجابوا بنعم فقد اختاروا نوع العناية (تسهيل معاملة في دوائر الدولة) بنسبة (٣١.٩%) وهي النسبة الأعلى، واختاروا غيرهم خيار (مساعدة مادية) بنسبة (١٩.١%) وهي النسبة الأقل.

٢٨- تبين أنَّ ما نسبته (٤٧.٥%) يرون (بعض الشيء) بأنَّ القيم والعادات والتقاليد تحد أو تمنع الشرطة المجتمعية من التدخل في حالات العنف وهي النسبة الأعلى، وقد اختار ما نسبته (١٤%) خيار (كلا) وهي النسبة الأقل .

٢٩- تبين من خلال الدراسة الميدانية أنَّ ما نسبته (٨٤%) من المبحوثين قد اختاروا (العنف الأسري) كنوع من أنوع العنف الذي للشرطة المجتمعية دورًا كبيرًا فيه، وهي النسبة الأعلى، كما أختار (١,٥%) من المبحوثين (العنف السياسي) كأقل نوع وهي النسبة الأقل.

٣٠- تبين أنَّ ما نسبته (٧٧%) من المبحوثين يجدون أنَّ الشرطة المجتمعية (لها دور بالعنف الذي ينشر بمواقع التواصل الاجتماعي) ويتحركون على النشر وهي النسبة الأعلى، ويرى (٢٣%) أنَّ الشرطة المجتمعية ليس لها علاقة بما يُنشر بمواقع التواصل الاجتماعي وهي النسبة الأقل.

٣١- تبين أنَّ ما نسبته (٤٢%) من المبحوثين أجابوا بخيار (التوعية والارشاد والنصيحة لأفراد المجتمع) حين سألهم الباحث عن كيفية الحد من ظاهرة العنف الأسري، وهي النسبة الأعلى، وإنَّ (٠.٥%) منهم قد أجاب بخيار (يصعب الحد من العنف) وهي النسبة الأقل.

جـ - النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة :

تبين من خلال الجانب النظري والجانب الميداني وفي **ضوء التساؤل الأول** الذي ينص على **(هل تستطيع الشرطة المجتمعية أن تحد من العنف؟)** ، في الجانب النظري وفي ضوء علاقة الشرطة المجتمعية بالمؤسسات الأخرى أنَّ هناك أدوار تؤديها الشرطة المجتمعية في ذي قار باتجاه الحد من العنف المجتمعي لكنها لم تصل لنسبة كبيرة من أفراد المجتمع، كما تبين في الجانب الميداني وبالتحديد في الفقرة (١١) من الاستبانة والتي تنص على **(هل تثق بقدرة الشرطة المجتمعية في حل قضايا العنف المجتمعي ؟)**، أنَّ المبحوثين يثقون بقدرة الشرطة المجتمعية على الحد من العنف بنسبة (٤١%) ويثقون أحيانًا بنسبة (٣٨%) وهي نسبة جيدة وتعتبر حافز ودعم لهذه المؤسسة في تأدية مهامها وإداء واجباتها وتقديم المساعدة لأفراد المجتمع ومناهضة العنف المجتمعي والحد منه، وكذلك تبين في الفقرة رقم (٢٣) من الاستبانة والتي تنص على **(أي نوع من أنواع العنف تعتقد بأنَّ الشرطة المجتمعية لها دور فيه ؟)** أنَّ للشرطة المجتمعية دورًا في الحد من العنف المجتمعي وبالتحديد العنف الأسري وهذا ما اجاب عنه المبحوثين بنسبة (٨٤.٥%).

أما في التساؤل الثاني الذي نص على**(هل تساعد آليات الشرطة المجتمعية في حل النزاع ؟)**

توصلت الدراسة في جانبها الميداني في الفقرة رقم (١٣) من الاستبانة والتي كان نصها **(هل تجد بأنَّ الآليات التي تعمل بها الشرطة المجتمعية كافية للحد من العنف ؟)**، الى أنَّ (٣٤%) من المبحوثين يرون بأنَّ آليات الشرطة المجتمعية كافية للحد من العنف، وما نسبته (٥١%) يرونها غير كافية، ويرى ما نسبته (١٤%) أنَّها أحيانًا كافية.

وقد أجاب في الفقرة (١٤) من الاستبانة والتي تنص على **(هل تجد بأنَّ هناك صعوبة بإجراءات الشرطة المجتمعية تمنع من تعامل الكثير من أفراد المجتمع معها ؟)** ما نسبته (٣٩.٥%) من المبحوثين بأنَّ هناك صعوبة بإجراءات الشرطة المجتمعية تمنع من تعامل الكثير من أفراد المجتمع

معها، وكانت إجابة (٢٦.٥%) كلا لا وجد لصعوبات كما أجاب ما نسبته (٣٤%) من المبحوثين بخيار أحيانًا توجد صعوبات .

فيما يخص **التساؤل الثالث** والذي كان نصه **(ما هي آليات العمل لدى الشرطة المجتمعية – شعبة ذي قار – للحد من العنف المجتمعي ؟)**

فقد تبين من الدراسة الميدانية وفي نتائج الفقرة (١٥) من استبانة المعلومات والتي تنص على **(ما طبيعة الاجراءات التي تقوم بها الشرطة المجتمعية في حل قضايا العنف المجتمعي ؟)** أنَّ (١١٤) من المبحوثين قد أجابوا بخيار (حل القضايا وفق مبدأ التصالح) وبنسبة (٧٢%) وأجاب (١٢٣) من المبحوثين بخيار(الارشاد والنصيحة والتوجيه) وبنسبة (٦١.٥%)، وأجاب (٨٦) منهم بخيار (أخذ التعهدات على القائم بالعنف) وبنسبة(٤٣%) كما أجاب (٧٨) من المبحوثين بخيار(اتخاذ الاجراءات القانونية) وبنسبة (٤٣.٥%) .

كما تبين من خلال الدراسة والمقابلات وما جمعه الباحث أنَّ الآليات منها ما هو فني وما هو تقني وما هو معلوماتي وما هو إجرائي أو قانوني أو استشاري أو اجتماعي .

وتركزت تلك الآليات على تعزيز المكانة الاجتماعية للشرطة المجتمعية والعمل بالدوريات الراجلة والتنسيق مع المؤسسات التربوية والتعليمية واستخدام مبدأ العدالة التصالحية وتشكيل المنتديات المناطقية والاستجابة للبلاغات واستدعاء المشكو منهم ومد جسور الثقة بينها وبين أفراد المجتمع.

ثانيًا : التوصيات والمقترحات .

أ- التوصيات :

١- العمل على تشريع قانون خاص بالشرطة المجتمعية ليتيح لهذه المؤسسة تأدية المهام ويوفر لأفرادها الحماية، وكذلك تشريع قوانين داعمة لعمل الشرطة المجتمعية وتوفر حماية لأفراد المجتمع من العنف المجتمعي .

٢- إعداد وتقديم وعرض برامج توعوية تستهدف أفراد المجتمع وتعريفهم بعمل الشرطة المجتمعية وشرح المصطلحات الخاصة ببناء السلام والتنمية المجتمعية والتأهيل المجتمعي وتعريف الأفراد بمغبة العنف المجتمعي، وذلك عن طريق القنوات ومواقع التواصل الحكومية الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية.

٣- تطوير وتوسعة هيكلية الشرطة المجتمعية من قبل وزارة الداخلية لتكون مديرية ودعمها بمنتسبين خاصة من العنصر النسوي لتغطية أكبر لمساحات العمل بما يتناسب مع المشكلات الاجتماعية والجرائم المستحدثة والظواهر السلبية .

٤- السعي لإزالة المعوقات التي تعيق عمل الشرطة المجتمعية وتوفير الدعم المالي واللوجستي لديمومة العمل .

٥- دعم مؤسسة الشرطة المجتمعية بحملة شهادات البكالوريوس أو الشهادات العليا لا سيما الاختصاصات الاجتماعية والنفسية وخريجيّ برامج مستشارية الأمن القومي بتخصصات التأهيل المجتمعي وبناء السلام وتحويل الصراع والأمن المجتمعي والتنمية المجتمعية والأمن السيبراني وغيرها، للعمل ضمن كوادرها أو العمل كخبراء ومستشارين لتنمية قدرات عناصرها .

٦- تكثيف الدورات التأهيلية والورش والندوات الخاصة بفن التفاوض وإدارة الأزمة وغيرها، لأفراد الشرطة المجتمعية وتعريفهم بمبادئ الشرطة المجتمعية وأهدافها للاستفادة منها بالعمل الميداني.

٧- التنسيق وفتح آفاق التعاون مع المؤسسات سواء داخل وزارة الداخلية أو خارجها ومع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والاستفادة من التجارب الاقليمية والدولية في مجال الشرطة المجتمعية.

٨- العمل بشكل جاد على كسب ثقة أفراد المجتمع وتعزيز تلك الثقة وفق برامج تُعد من قبل مختصين تُنفذ من قبل مديرية العلاقات والإعلام وقسم الشرطة المجتمعية لينعكس ذلك إيجابًا باتجاه التعاون بين أفراد المجتمع وأفراد الشرطة المجتمعية .

٩- في الجانب التربوي والتعليمي، من الضروري فتح آفاق التعاون بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الداخلية وتكثيف الندوات والمحاضرات التوعوية، خاصة في الكليات التي تشكلت فيها لجان للتماسك الاجتماعي ضمن برامج مستشارية الأمن القومي، وكذلك في المعاهد والمدارس لزيادة الوعي الأمني والمجتمعي وحتى القانوني لدى التلاميذ والطلبة وحتى الموظفين في تلك المؤسسات .

١٠- ضرورة وضع مناهج ومقررات تربوية تُدرس للتلاميذ والطلبة في المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات كأن تكون بمدخل دراسات السلام أو في بناء السلام أو الثقافة الاجتماعية والمجتمعية والأسرية .

١١- رفد البحث العلمي بدراسات تختص بالمشكلات والظواهر الاجتماعية المستحدثة وتدعم عمل الشرطة المجتمعية وتقدم توصيات ومقترحات تصب في مصلحة عملها وأداء مهامها .

١٢-العمل على عقد اجتماعي جديد يكون للمؤسسات الاجتماعية وخاصة الشرطة المجتمعية دور فيه.

ب - المقترحات :

١- القيام بدراسات توضح الأدوار الاجتماعية للشرطة المجتمعية وتسلط الضوء على عملها ومهامها في الحد من جميع أنواع العنف .

٢- دراسات تبين أسباب العنف في العراق وطرق معالجتها .

٣- تشكيل لجنة مشتركة من مستشارية الأمن القومي – الخلية النفسية الاستراتيجية ووزارة الداخلية مديرية العلاقات والإعلام – قسم الشرطة المجتمعية – مركز الدراسات الاستراتيجية للعمل على تأسيس مكاتب مشتركة في المحافظات بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى كالأسرة والطفل وغيرها تُعنى بتشخيص الظواهر السلبية والجرائم المجتمعية وتعمل على التأهيل والاعداد والتدريب، أو دعم المستشارية لمكاتب تُفتتح من قِبل وزارة الداخلية في المحافظات .

الهوامش:

١. غفران سمير لفته ، دور الشرطة المجتمعية في مناهضة العنف الأسري ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، غير منشورة، بغداد ٢٠١٥ .

٢. شيماء فؤاد عبد الهادي ، الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الانحرافات ، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد ، كلية التربية بنات، قسم الخدمة الاجتماعية، غير منشورة، بغداد، ٢٠٢٠ .

٣. أسماء مصطفى محمود ، دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي ، بحث منشور ، ع ٢، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٦ .

٤. عبد الناصر عبد الرحيم قدومي ، الواقع والمأمول لأليات الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين ، المجلة العربية الأمنية ، ٢٠١٦.

5- Jose M. Docobo-(Community Policing as a Primary Preventive Strategy for Homeland Security at the Local Law Enforcement Level, Master's Thesis Submitted to NAVAL Graduate School , March 2005 .

6-Nicodemus S. BOYE (The relationship between the community and community policing in Liberia) Master's thesis submitted to the University of Rwanda, College of Arts and Sciences, June 2019.

٧. إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢،ص٣٠٢ .

٨. احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩٥ .

٩. السيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ٤٢ .

١٠. أحمد مختار عمر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط١، المجلد ١ ، عالم الكتب للنشر ،: القاهرة ، ٢٠٠٨.

١١. وزارة الداخلية العراقية ، الشرطة المجتمعية متاح على الرابط https://moi.gov.iq تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٢\٩\٢٣

١٢. وزارة الداخلية العراقية ، الشرطة المجتمعية، مصدر سابق .

١٣. المصدر السابق .

١٤. هبة شعوه ، تطبيق الشرطة الجزائرية لمفاهيم الشرطة المجتمعية خلال استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي ، بحث منشور ، مجلة المعيار ، المجلد ٢٢ ، العدد ٤٤ ، الجزائر ٢٠١٨ .

١٥. أحمد الأصفر ، الشرطة المجتمعية ووظائفها في المجتمع العربي ، مقال منشور، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢١٣، سوريا ،٢٠٠١

١٦. SEESAC، مركز شرق وجنوب شرق أوربا لتبادل المعلومات والسيطرة على الأسلحة ، فلسفة الشرطة المجتمعية تقرير منشور ومترجم ، صربيا، ٢٠٠٦ .

١٧. ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ط ١، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠١٦،ص١٩.

١٨. C.T. Onions: The oxford Dictionary of English Etymology oxford, London press, 1960,P 1339 2.

١٩. تيد هيندريش ، العنف السياسي فلسفته ، أصوله ، أبعاده، ترجمة عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس، دار المسيرة، ، ط ١، بيروت ،١٩٨٦ ، ص ١٤٢

٢٠. لويس جان بيير فيو ، المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي ، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ، ط ٣، بيروت، ١٩٩٣ ،ص١٤٨ .

21. Ernest van Den hagg : Political violence and civil Dis obediencenew york :har toreh Book 1972 P 54.

.٢٢

.٢٣ د. بكر القباني ، ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص ١٠٩ .

.٢٤ د. عباس أبو شامه عبد المحمود، مفهوم الشرطة المجتمعية، الفلسفة والنظرية والتاريخ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١٠.

.٢٥ عباس أبو شامة، شرطة المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص٣٦.

.٢٦ كاظم عناد حسن، الشرطة المجتمعية الواقع والطموح، وزارة الداخلية، دائرة العلاقات والاعلام، قسم الشرطة المجتمعية، دار الفتح للطباعة، بغداد، ٢٠١٩، ص١٧.

.٢٧ خالد فلاح المحنة، الشرطة المجتمعية في العراق، كتاب مقدم الى وزارة الداخلية، بغداد، ٢٠١٢ ، ص ٧

.٢٨ خيرت طارق، التفاوض الأمني وإدارة ازمة الشرطة المجتمعية، المؤتمر السنوي السادس عشر الموسوم (آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي)، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٥١ .

.٢٩ مركز شرق وجنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SEESAC)، فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، ٢٠٠٦،ص ٣.

.٣٠ أحمد مبارك سالم ، الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠ .

.٣١ د. أبراهيم محمد علي الفقي ، الشرطة المجتمعية نحو مدخل للتخطيط الاستراتيجي ، بحث منشور ، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص١٣.

.٣٢ محمد عيسى برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع، المجلة الجنائية القومية، عدد ٣، مجلد ١٧، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٤،ص ٤٥٦.

.٣٣ د. عبد العزيز خزاعلة ، الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، ط ١، الرياض ، ١٩٩٨، ص ٢٧ ص ٢٨ .

.٣٤ اصدار صادر عن مديرية الأمن العام الأردني، الأمن العام الأردني في ٦٠ عام (١٩٢٠-١٩٨٠)، غير منشور،١٩٨١ عمان، ص ٢.

.٣٥ محمد عيسى برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٤٦٦ .

.٣٦ محمد نيازي حتاتة ، الدور الاجتماعي والانساني للشرطة في مفهومها الحديث، الرباط، ١٩٨٢، ص ٤٥ .

٣٧. أحمد عصام الدين مليجي، مفهوم الشرطة المجتمعية في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه، جامعة نايف للعلوم العسكرية، الرياض، ١٩٨٨، ص ٣٢، ص٣٤.

٣٨. د عباس أبو شامة ، شرطة المجتمع ، المفهوم ، التطبيق والتقييم ، بحث مقدم الى مؤتمر الشرطة المجتمعية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ ، ص ٧ .

٣٩. أسماء مصطفى محمود، دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي ، مصدر سابق ، ٢٠١٦، ص ١٩٨ .

٤٠. جاسم خليل ميرزا ، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية ، (تجربة شرطة دبي) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص ١ .

٤١. جاسم خليل ميرزا، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية ، (تجربة شرطة دبي) ، المصدر السابق، ص ١٩٨ .

٤٢. د. عبد الله خزاعلة، الشرطة المجتمعية المفهوم والابعاد، مصدر سابق، ص٤١.

٤٣. مقابلة مع مسؤول مفرزة قاطع صوب الجزيرة في ذي قار، استمرت ساعة ونصف، بتاريخ ٢٠٢٣\٢\١٦.

٤٤. مقابلة مع مدير شعبة الشرطة المجتمعية، استمرت لساعتين، بتاريخ ٢٠٢٢\٩\١٦.

المصادر:

المعاجم والقواميس

١. إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٢ .

٢. ابن منظور ، معجم لسان العرب ، ط ١، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠١٦.

٣. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٨ .

٤. أحمد مختار عمر : معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط١، المجلد ١ ، عالم الكتب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

الكتب العربية

٥. أحمد مبارك سالم ، الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ .

٦. أحمد مبارك سالم ، الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ .

٧. خالد فلاح المحنة، الشرطة المجتمعية في العراق، كتاب مقدم الى وزارة الداخلية، بغداد، ٢٠١٢ .

٨. جاسم خليل ميرزا، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية ، (تجربة شرطة دبي) ،٢٠٠٥.

٩. د. بكر القباني ، ثورة ٢٣ يوليو وأصول العمل الثوري المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٠ .

١٠. د. عباس أبو شامه عبد المحمود، مفهوم الشرطة المجتمعية، الفلسفة والنظرية والتاريخ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٦.

١١. د. عبد العزيز خزاعلة ، الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، ط ١، الرياض ، ١٩٩٨، .

١٢. السيد علي شتا، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ .

١٣. عباس أبو شامة، شرطة المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩.

١٤. كاظم عناد حسن، الشرطة المجتمعية الواقع والطموح، وزارة الداخلية، دائرة العلاقات والاعلام، قسم الشرطة المجتمعية، دار الفتح للطباعة، بغداد، ٢٠١٩.

١٥. لويس جان بيير فيو ، المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي ، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ، ط ٣، بيروت، ١٩٩٣ .

١٦. محمد نيازي حتاتة ، الدور الاجتماعي والانساني للشرطة في مفهومها الحديث، ١٩٨٢.

شبكة الأنترنت

١٧. وزارة الداخلية العراقية ، الشرطة المجتمعية متاح على الرابط https://moi.gov.iq .

الدوريات والبحوث والمقالات والمجلات

٤٥. أحمد الأصفر ، الشرطة المجتمعية ووظائفها في المجتمع العربي ، مقال منشور، مجلة الأمن والحياة ، العدد ،٢١٣، سوريا ،٢٠٠١

١٨. أحمد عصام الدين مليجي، مفهوم الشرطة المجتمعية في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه، جامعة نايف للعلوم العسكرية، الرياض، ١٩٨٨، ص ٣٢، ص٣٤.

١٩. أسماء مصطفى محمود ، دور الشرطة المجتمعية كأحد نماذج المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن الاجتماعي ، بحث منشور ، العدد ٢، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٦ .

٤٦. اصدار صادر عن مديرية الأمن العام الأردني، الأمن العام الأردني في ٦٠ عام (١٩٢٠-١٩٨٠)، غير منشور،١٩٨١ عمان.

٢٠. جاسم خليل ميرزا ، الوظائف الأساسية للشرطة المجتمعية ، (تجربة شرطة دبي) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٥ .

٤٧. خيرت طارق، التفاوض الأمني وإدارة ازمة الشرطة المجتمعية، المؤتمر السنوي السادس عشر الموسوم (آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي)، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١١.

٤٨. د عباس أبو شامة ، شرطة المجتمع ، المفهوم ، التطبيق والتقييم ، بحث مقدم الى مؤتمر الشرطة المجتمعية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠١ .

٤٩. د. أبراهيم محمد علي الفقي ، الشرطة المجتمعية نحو مدخل للتخطيط الاستراتيجي ، بحث منشور ، مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، الرياض ، ٢٠٠٨.

٢١. شيماء فؤاد عبد الهادي ، الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الانحرافات ، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد ، كلية التربية بنات، قسم الخدمة الاجتماعية، غير منشورة، بغداد، ٢٠٢٠ .

٢٢. عبد الناصر عبد الرحيم قدومي ، الواقع والمأمول لأليات الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة في فلسطين ، المجلة العربية الأمنية ، ٢٠١٦.

٢٣. غفران سمير لفته ، دور الشرطة المجتمعية في مناهضة العنف الأسري ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، غير منشورة، بغداد ٢٠١٥ .

٥٠. فلسفة الشرطة المجتمعية، SEESAC، مركز شرق وجنوب شرق أوربا لتبادل المعلومات والسيطرة على الأسلحة ، تقرير منشور ومترجم ، صربيا، ٢٠٠٦ .

٥١. محمد عيسى برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع، المجلة الجنائية القومية، عدد ٣، مجلد ١٧، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٤.

٥٢. هبة شعوه ، تطبيق الشرطة الجزائرية لمفاهيم الشرطة المجتمعية خلال استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي ، بحث منشور ، مجلة المعيار ، المجلد ٢٢ ، العدد ٤٤ ، الجزائر ٢٠١٨ .

الكتب الإنجليزية:

53. Jose M. Docobo-(Community Policing as a Primary Preventive Strategy for Homeland Security at the Local Law Enforcement Level, Master's Thesis Submitted to NAVAL Graduate School , March 2005 .

54. Nicodemus S. BOYE (The relationship between the community and community policing in Liberia) Master's thesis submitted to the University of Rwanda, College of Arts and Sciences, June 2019.

55. C.T. Onions: The oxford Dictionary of English Etymology oxford, London press, 1960,P 1339 2

56. Ernest van Den hagg : Political violence and civil Dis obediencenew york :har toreh Book 1972 P 54

المقابلات المثبتة :

٥٧. مقابلة مع مسؤول مفرزة قاطع صوب الجزيرة في ذي قار، استمرت ساعة ونصف، بتاريخ ٢٠٢٣\٢\١٦.

٥٨. مقابلة مع مدير شعبة الشرطة المجتمعية، استمرت لساعتين، بتاريخ ٢٠٢٢\٩\١٦.

مجلة الدراسات المستدامة
JOSS
Journal of Sustainable Studies